الممارسة الصحافية وإصلاحات السياسة الإعلامية الجزائرية
تغطية الثورة التونسية أنموذجا

Algerian media policy reforms: Covering the Tunisian revolution is a model

فتيحة زماموش[1]

طالبة دكتوراه جامعة منوبة– تونس

fatizemma@gmail.com

تاريخ الوصول 2019/05/03 القبول 2020/09/04 النشر على الخط 2021/01/30

Received 03/05/2019 Accepted 04/09/2020 Published online 30/01/2021

تلخيص:

مثّلت الثورة التونسية قطب الرّحى داخل وسائل الإعلام الجزائرية، فأكسبتها مشروعية وحققت بفضلها إفادة، كالإصلاحات التي أقدمت عليها الدولة الجزائرية على قانون الإعلام، وتبيّن من خلال هذا التفاعل أنّ لوسائل الإعلام علاقة جامعة بالجانب السياسي، وأصبحت علاقة متلازمة استوت جدلية قائمة الذّات، يحكمها التشابك والتعقيد. لذلك أردنا البحث في هذه العلاقة، غير أن النظر في طبيعة هذه العلاقة تحتم علينا بعد عرض جملة من المفاهيم الممهدة لهذه المسألة في السياسة الإعلامية الجزائرية في ظل الإصلاحات والأطوار التي مرّت بها حتى استوت على الصورة التي عليها الآن. كما بحثنا الاستراتيجيات الإعلامية بعد الإصلاحات، وتبعا لذلك لاحت لنا جملة من الوظائف حصرناها بمناسبات أو بمحطات سياسية مهمة كالانتخابات، إضافة إلى الإبانة عن دور وسائل الإعلام في صناعة القرار السياسي، وكل هذه الأعمال الصادرة عن الإعلام في تعانقه مع الجانب السياسي لا يمكن إلا أن يلوح بطبيعة الممارسة الإعلامية، لذلك يرشح عملنا هذا بطبيعة الممارسة الإعلامية في ظل الثورة التونسية وما أفرزه من تداعيات على الصحافة الجزائرية.

لقد خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين وسائل الإعلام والمجال السياسي علاقة جدلية، وضرورة لخلق الترابط بين ثلاثة أطراف: الجمهور والإعلام في مرحلة أولى والجمهور والسياسي في مرحلة ثانية. فضلا عن الرسالة الإعلامية باعتبارها نقطة وصل بين هذه الأطراف. وما تفرزه من إيجابيات في تيسير عملية التواصل وخلق فضاء ديمقراطي، وما تحدِثه من حريات تدعم العمل الإعلامي، وتجعله قادرا على تجاوز الحدود الجغرافية والسلطوية.

الكلمات المفتاحية: الإعلام ؛ الربيع العربي

Abstract

The Tunisian revolution represented the polemics in the Algerian media. It gained legitimacy and achieved thanks to it, such as the reforms carried out by the Algerian state. Through this interaction, the media showed that the media had an all-encompassing relationship with the political side.

Therefore, we wanted to look into this relationship, but looking at the nature of this relationship is imperative to us after presenting a set of concepts guiding this issue in the Algerian media policy in the light of the reforms and the stages that have passed until it is based on the image it now has. We also discussed media strategies after reforms, Accordingly, we have a number of jobs confined to important political events or stations such as elections, as well as the role of the media in political decision-making, and all these actions of the media in its embrace with the political side can not but wave the nature of media practice, This is the nature of media practice in light of the Tunisian revolution and its repercussions on the Algerian press.

The study concluded that the relationship between the media and the political sphere is controversial, and the need to create interdependence between three parties: the public and the media at the first stage, the public and the politicians in a second stage. As well as the media message as a point of contact between these parties. And its advantages in facilitating the process of communication and creating a democratic space, and the freedoms that support the media work, and make it able to transcend geographical and authoritarian boundaries.

Keywords : Media; Arab Spring.

[1] المؤلف المرسل: سلمى لفزة البريد الإلكتروني: salmalefza@gmail.com

مقدمة:

نُعنى في بحثنا هذا بمعالجة الأنسجة العلائقية الرابطة بين وسائل الإعلام والسياسة وذلك بتقديم قراءة تُبيّن جدليّة وسائل الإعلام والسياسة في ظل الثورة التونسية، وذلك من خلال الصحف الجزائرية، باعتبارها وسائل ذات ارتباط بالمجال السياسي. فقد أسهمت هذه الأخيرة مساهمة فعالة في العملية السياسية عبر عملية التعبئة الجماهيرية.[1] وقد انتبه الفاعلون داخل المجال السياسي إلى أهمية وسائل الإعلام نظرا للوظائف التي تضطلع بها، إمّا سلبا وإمّا إيجابا، فضلا عن هذه الوظائف التي أثبتت أهمية وسائل الإعلام في المجال السياسي، تكتسب أهميتها من خلال المجهودات التي بذلتها حفاظا على وجودها من ذلك الصراعات التي خاضتها مع السياسيين خاصة إذا تعلّق الأمر بالمضامين الكاشفة لنشاطاتهم في الساحة السياسية المنافية لما يتطلّبه الجمهور . فمنذ ظهور هذه الوسائل الإعلامية، بطابعها المعاصر، قد خاضت صراعات مع رجال السياسة نظرا لما تقدمُّهُ من رسائل يمكن وصفها بالتّوعويّة للجماهير وهو ما ينحُت آراءها حول رجال السياسة.

والنّاظر في هذه الجدلية، يأْلَفُها علاقة معقّدةً ومتشابكة، فتكونُ وطيدة تارةً، ومضطربة تارة أخرى، ولعلّ ما قامت به وسائل الإعلام في إسماع صوت الثورة التونسية للعالم خير دليل على ذلك، وهذه العلاقة الجامعة بين الإعلامي والسياسي من المواضيع المثيرة للانتباه في الوقت الرّاهن، ولذلك ارتأينا النّظر في العلاقة الجامعة بين وسائل الإعلام الجزائرية والسياسة الجزائرية وذلك من خلال الأحداث التونسية باعتبارها حدثا محور اهتمام الطرفين. فما هي طبيعة السياسة الإعلامية الجزائرية؟ وما هي أهمّ الوظائف التي تضطلع بها في ظل الممارسة الديمقراطية؟ وما هي أهمّ التغيرات التي يحدُثُ أن تطرأ عليها في ظلّ تحوّل ناجم عن ثورة أو إصلاح أو تغيير؟

وفي ضوء ذلك كيف تُؤثّر السياسة الإعلامية في مواكبة هذه التغيرات وهل يتأثّر العمل الإعلامي بما تمليه هذه التحوّلات حتى أن يعدِل عن السياسات الإعلامية القائمة أو يجاريها؟ وهل بإمكان وسائل الإعلام أن تؤثّر في طبيعة العمل السياسي؟ باعتبار أننا نتحدث عن جدلية قائمة، على أساس نظرة عرفانية قوامها مثير–استجابة.

وحتى نبرهِن على هذه العلاقة الجدية، نرُوم تطبيقها على عمل الصحافة الجزائرية في ظلّ الثورة التونسية، فكيف كان ذلك؟

–دوافع اختيار الموضوع:

لقد تباينت التغطية الإعلامية للصحف اليومية الجزائرية (العمومية والخاصة) للأحداث التي شهدتها تونس في ديسمبر 2010 ومآلاتها بتنحي الرئيس زين العابدين بن علي والتغيير الذي شهدته الساحة السياسية التونسية، إذ دفعنا هذا المعطى إلى مباحثة العلاقة الجامعة بين وسائل الإعلام الجزائرية وطبيعة السلطة السياسية القائمة في معالجتها للثورة التونسية. إنّ التغيرات التي شهدتها البلاد التونسية جديرة بالدراسة، من خلال الصحافة خاصة، باعتبارها الوسيط بين الأحداث والجمهور. وأن المتناوَل (الحدث) حديثٌ لا عهد للصحافة العربية به، وأن البحث في هذه المسألة هو إضافة للحقل المعرفي الأكاديمي في مجال دور وسائل الإعلام في معالجة مثل هذه الأحداث. وما قد تخلّفه هذه الدّراسة من أبعاد كالبعد السياسي الذي سيتفاعل مع هذا الطّرح إمّا إيجابًا وإمّا سلبًا. إضافة إلى هذه الأسباب نذكر الشغف الكبير الذي ينتابني لمتابعة كل الأحداث باعتباري صحفية

[1] Oscar garcia laengo, E. activisim, new media and political participation in Europe confires 2. 4 august – december, 2006 p 66-67.

يُحرّكها الفضول المهني والإنساني، وباعتباري فردا من أفراد الشعب الجزائري التي تربطه علاقات تاريخية وجغرافية وسوسيولوجية بالدولة التونسية.

أهمية البحث:

تتأتى أهمية هذا البحث من الدراسة نفسها، إذ هي محاولة للنّظر في جدلية نراه حَريّا بالدراسة من حيثُ النظرة الإعلامية، وهي جدلية محكومة بالتعقيد، وبذلك يكون هذا البحث إسهاما لتفادي الفراغات التي كانت شاغرة في البحوث الصحفية، لاسيّما أنَّها ستثري الدراسات السابقة، خاصة فيما يتعلّق في مثل هذه الأحداث المصيرية في السياسة التونسية والعربية برُمّتها. فضلا عن أهمية هذا الحدَث الجديد الذي سيكشف عن حقيقة العلاقة بين السائس والصحافة بدرجة أولى وعلاقتهما بالجمهور بدرجة ثانية، إضافة إلى ما تُخلّفُه الصّحافة من آثار على الأحداث الجديدة في ضوء الحرية التي تتمتع بها في ظلّ الثورة التونسية وفي ضوء الإصلاحات التي كانت هذه الثورة سببا فيها.

-أهداف البحث:

يحاول هذا البحث الكشفَ عن جدلية السياسي والإعلامي انطلاقا من الصحافة الجزائرية في تفاعلها مع الثورة التونسية. وفيما يأتي تفصيل للأهداف التي نروم تحقيقها من خلال هذا البحث ومنها؛ التعرّف إلى السياسة الإعلامية الجزائرية في ظل الإصلاحات وأهم الاستراتيجيات المتبعة في الصحف الجزائرية بعد الإصلاحات التي أقدم عليها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة. فضلا عن وظائف وسائل الإعلام في إطار الممارسة الديمقراطية وخاصة في ما يتعلق بالمناسبات الانتخابية، والمواقف التي تتطلّب قرارا سياسيا ودور الإعلام في صناعته كما نحاول النظر في العمل الإعلامي في ظل الثورة التونسية.

الدراسات السابقة:

*دراسة:"**الصحافة والتمهيد للثورات**" للباحث خالد زكي، منشورات دار العربي، القاهرة 2013، رصد الباحث في هذه الدراسة الدور الذي اضطلعت الصحافة المصرية في تهيئة المجتمع المصري لثورة 25 يناير 2011 والإطاحة بنظام الرئيس المصري حسني مبارك، ونظرت هذه الدراسة في أبعاد الأزمة السياسية في المجتمع المصري وكيف عالجها الإعلام المصري قبيل أحداث 30 يونيو / جوان 2013 ودور وسائل الإعلام في ذلك. وقد اقترح هذا الباحث تصورا للعلاقة الجامعة بين وسائل الإعلام وشرعية النظم السياسية المختلفة، في الاتجاهات والولاءات سواء تلك التي انحازت لجانب السلطة أو التي عارضتها. وقد توصّل الباحث إلى أن الصحافة لها دور في تثقيف المجتمع ورفع منسوب الأمل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي المطلوب، وفي ذلك عبّر الكاتب عن الدور الوظيفي في عملية التحول الديمقراطي المتمثّل في تمكين الجمهور من المعلومات، وهذا منوط بطبيعة الحال "بالحرية التي تتمتع بها تلك الوسائل وطبيعة العلاقة بينها وبين النظام السياسي"، كما توصل الباحث إلى أن وسائل الإعلام قد أسهمت في نقل "عدوى الثورات" من خلال تسليط الضوء على الثورات في الدول المجاورة وتقديمها كثورات مشروعة. تعدّ هذه الدراسة أحادية القطبية في نظرتها للصحافة المصرية، خاصة أنّ الباحث قد اكتفى برصد ايجابيات هذه الصحف ومردوديتها على الربيع العربي متغافلا عن الصحف المناهضة لكل أشكال التحرر من الأنظمة الاستبدادية، تلك الصحف العمومية التي عملت على تبيض نظام الرئيس حسني مبارك، وكانت المضللة للقراء والمتحولة بتحوّل الأنظمة.

* دراسة "وسائل الإعلام والانتقال الديمقراطي في الدول العربية، بين غموض الدور وآليات التأثير" للباحث جمال بن زرُّوق، هو بحث قدّم في أشغال الملتقى الدولي الاتصال السياسي في العالم العربي وإفريقيا، المقاربات وآليات الممارسة، معهد علوم الصحافة وعلوم الأخبار، ومؤسسة كونراد أديناور ، تونس 2014 ، تناول فيه وظائف وسائل الإعلام في عملية الانتقال الديمقراطي وتحسين الحياة السياسية في مختلف المجتمعات ومدى قدرتها على تسهيل المرور من مرحلة إلى أخرى، إذ تجسد هذه الوسائل سواء السمعية البصرية أو المكتوبة طبيعة العلاقة بين مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. وقد أكد الباحث على وظيفة وسائل الإعلام في المجتمعات من خلال تعزيز المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، ودورها في تعزيز مظاهر الديمقراطية في المجتمعات العربية. وفي ذلك نظرٌ في الآراء المختلفة الباحثة في دور وسائل الإعلام في توكيد الانتقال الديمقراطي، موضحا أنه طرح تتجاذبُه آراء مختلفة تراوحت بين مشيدا بوظائف وسائل الإعلام الايجابية ووظائف السلبية لوسائل الإعلام. وقد خلص هذا الباحث إلى أن هناك علاقة قوية بين وسائل الإعلام والديمقراطية، ومتانة النسيج العلائقي بين نوعية الإعلام والنمط السياسي السياسي القائم، وقد عرض ما تتسم به وسائل الإعلام المستقلة خلافا للوسائل الأخرى من حيث الدور الذي تلعبه كل صحيفة حسب نوعية النظام القائم في كل دولة.

***دراسة"السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي" للباحث أحمد قران الزهراني** وهي دراسة تندرج ضمن سلسلة أطروحات الدكتوراه، صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 2015. بحث فيها عن علاقة السلطة السياسية بوسائل الإعلام، وعلاقة القوى الاجتماعية في المملكة العربية السعودية بالسلطة السياسية، وقد توصّل إلى أنها علاقة جدلية براغماتية تقوم على أساس الأخذ والعطاء، وقد أكّد في متن دراسته على أنّ الإصلاحات الكبرى من مهام الأنظمة العربية الأكثر ضرورية. وقد عبّر في سياق بحثه في الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام في خدمة السياسة عن أدوار الصحافة المختلفة حسب كلّ دولة، وهذا منوط بمستوى الحرية والديمقراطية التي تتحلى بها كل دولة. وفي سياق حديثه عن مميزات الإعلام السعودي أكد الباحث على التزام هذه الوسائل بالموضوعية ومتانة هذه العلاقة بالمجتمع الخارجي، ولكن هذا المبدأ تعوزه المصلحة.

***الصحافة والسياسة أو الثقافة السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر"** لقزادري حياة، صادرة عن طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة 2 سنة 2016 وفيها بينت الكاتبة مفهوم السياسة والممارسة الإعلامية في الجزائر. تناولت الكاتبة الثقافة السياسية مفهوما وممارسة، فضلا عن الثقافة السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر، واهتمت بالثقافة السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر. وقد خلصت الكاتبة بعد دراستها للعلاقة بين الإعلام والسياسة إلى أن أهم مفاهيم دراسة النظم السياسية، مازالت تشوبه شوائب باعتبار أن الثقافة السياسية مازالت في بدايتها، وأن اكتساب الثقافة السياسية الذي يعني اكتساب التوجيهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي مازال جنينيا يضاف إلى ذلك أنه إذا كانت وسائل الإعلام تشكل أهم مصدر من مصادر الثقافة السياسية، إلا أنها لم ترق إلى مستوى رفيع تمد الفرد بالمعارف المختلفة وبصفة موضوعية، واتضح من خلال الدراسة التطبيقية أن جملة الصحفيين المستجوبين لا يحملون معارف دقيقة حول بعض المسائل السياسية، وذهبت الكاتبة إلى اعتبار أن العمل في مجال العلاقة بين الصحافة والسياسة في حاجة إلى كتابات أخرى. وقد توصلت الباحثة إلى أن الحرية لصيقة بقدرة الصحافة المكتوبة على إماطة اللثام على الواقع ومراقبة السلط

الثلاث (تشريعية، تنفيذية وقضائية) واستوت بذلك سلطة رابعة بامتياز. وقد أشادت الباحثة بالانفتاح الإعلامي في الجزائر، الذي كان جسرًا لكشف القضايا الحساسة، لكن ذلك لم يمنع الباحثة من التشكيكِ في هذه الصحف الموسومة ب" المستقلة" وخطوطها الافتتاحية وتطبيعها مع القوى المالية والسياسية التي جعلتها ذات توجّه مشبوه. ولكن هذا لم يمنع الصحف من إغراء القرّاء فقد كانت من بين الجرائد الجذابة للقراء.

مفهوم الإعلام:

الإعلام هو عملية الحصول على البيانات والتفاصيل الخاصة بحدث معين والمعلومات المتعلقة به والإحاطة بأسباب وقوعه، ولن يتحقق إلا إذا أجبنا عن الأسئلة الموالية: متى وقع وأين وقع وكيف وقع؟ إضافة إلى ذكر الفاعلين في هذا الحدث كالقائمين به مباشرة أو شهود العيان (...) والإحاطة بكل شاردة وواردة ترتبط بالحدث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حتّى تكتمل الرسالة الإعلامية وتصبح قابلة للنّشر، من المعلومات والحقائق التي تجعل الحدث مالكا لمقومات وعناصر إمكانية نشره.[1] عرضٌ لقضايا العصر وكلّ ما يتعلق بالحياة السياسية وما يعتمده كل نظام سياسي أو دولة، من خلال وسائل الإخبار المتاحة داخليا وخارجيا. يعرّفه **"أوتوجورت"** على هذا النحو يقول: "التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وروحها وميولها واتجاهاتها في الوقت نفسه"[2] وعليه يمكن أن نقول إن الإعلام هو نقل للمعلومات والمعارف والثقافات الفكرية والسلوكية بطريقة معينة من خلال وسائل الإعلام ونشر الظاهرة قصد التأثير في الجمهور.[3]

بناء على ما تقدّم نؤكد؛ إن الإعلام علامة من علامات الدولة الحديثة التي تتوفر على مقومات الحداثة، هو مظهر من مظاهر الدولة المعاصرة إذ هو جزء من المنظمات المؤسساتية التي تحكم شؤون المجتمع، ويتفاعل مع أوضاعها الراهنة، هذا وقد كان للإعلام دور في تناول القضايا المختلفة، والتعاطي معها من زوايا متعددة الأوجه وتقديم قراءات بطريقة موضوعية. كما يُعتبر الإعلام بمكوّناته (الصحافة، الإذاعة والتلفزيون والصحف الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي) من قنوات الإبلاغ والتواصل مع الرأي العام ويُعدّ إضافة إلى ذلك وسيلة من وسائل التأثير والتّوجيه تستثمر عادة من قِبل المؤسسات الرّسمية لترسيخ فكرة معينة في ذهن المتلقي، وتقديم تبريرات لإصدار حكم معين أو القيام بإجراءات معينة.

مفهوم الثورة:

إن البحث في مفهوم الثورة يقودنا إلى القول إنه ذلك التغيير الجذري والعميق داخل مجتمع ما، وقد يترافق بحركات شعبية مهمة وينطوي غالبا على مفهوم العنف، والثّورة تبعا لذلك تقنية يراد من خلالها الاستيلاء على السلطة.[4] فالثورة هي محاولة تجاوز الفرق الشاسع بين الحاكم والمحكوم، إذ ضرب من ضروب المساواة بينهما عبر إعادة الاعتبار للعقد الموقّع بين الطرفين، الذي يعني تساويهما تحت القانون العدالة العام، الذي لا يستثني أحدا كائن من كان. هكذا إذا كان مفهوم الثورة عام، وهو تعريف يحدُث أن ينسحب على عدة مفاهيم أخرى، كالانتفاضة مثلا، وهذا ما يجعلنا نبحث عن تعريف له حدود تميز الثورة

[1]-محمد منير حجاب: **الموسوعة الإعلامية**، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 25

[2]- محمود محمد سفر، " **الإعلام موقف**"، مطبعة تهامة - السعودية، ط 1 1982، ص 22

[3]-المرجع السابق ص 12- 13

[4]- محمد منير حجاب ، الموسوعة الإعلامية، دار الفجر للنشر والتوزيع، المجلد الثاني 2004، ص47

من هذه المفاهيم، إذ هو ظاهرة اجتماعية ذات علاقة بتغيير الأنظمة السياسية عبر الفعل الاجتماعي العام.[1] وقد يتداخل مفهوم الثورة مع مفاهيم أخرى كالتمرّد و الانتفاضة والعصيان والانقلاب والاحتجاج والاعتصام. وداخل التصوّر الفلسفي، فقد صنفت الثورات من قِبل أرسطو الثورات إلى صنفين اثنين؛ صنف يؤدي إلى تغيير الدستور القائم فينتقل من نظام حكم قائم إلى نظام حكم آخر بديل ونوع يغيّر الحكام في إطار بنية النظام الحاكم.[2]

إنّ محاولة تحديد مفهوم الثورة يثير جملة من التساؤلات الجوهرية والمحيّرة، ذلك أنه مفهوم يدلّ على التغيير الحاصل في البنى الاجتماعية الفوقية والتحتية القائمة في أي مجتمع، سواء أكانت ثورة ضد الاستعمار أم ثورة اجتماعية ديمقراطية، وقد تأخذ شكل انقطاع كامل مثل (الثورة الروسية أو الفرنسية أو الفيتنامية) أو تغيير محدود في أجزاء النسق القائم، كما أن تعريفها يرتبط بالأدوات والوسائل التي يتم اعتمادها، فإذا ارتبطت بالعنف يطلق عليها ثورة دموية عنيفة، وإذا ارتبطت بأمور سلمية سميت ثورة سلمية، وترتكز على النموذج المعرفي والمرجعية الفكرية الثقافية للكاتب أو المفكر، حتى إنّ المقاومة المدنية التي وجدت عبر التاريخ كان يطلق عليها اسم ثورة (Revolution) مثل تعامل الفيلسوف الفرنسي الاشتراكي جورج سورويل مع الإضراب العام كثورة اجتماعية شريطة تثقيف الجماهير وتعبئتها،[3] كما أنه يسهل على البعض وصف أي هيجان أو احتجاج جماهيري بالثورة. ومهما يكن من أمر فإن الثورة تعني في أعمق دلالتها رفض واقع موجود سواء كان اجتماعيا أو اقتصاديا أو ثقافيا قصد إيجاد واقع آخر والتأسيس له.

واختلفت التعريفات المتعلقة بالثورة حسب المداخل التي قصدها أي باحث في هذه المسألة والحقل المعرفي الذي ينتمي إليه، فهناك من يرى أن الثورة "رفض للوضع القائم فهي تحرّك السلوك السياسي من خلال عمل عنيف" بينما هناك من يرى أن الثورة "هي التغيير الأساسي والسريع والداخلي والعنيف في القيم والمبادئ المهيمنة داخل المجتمع وفي مؤسساته السياسية والهياكل الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية والقيادة والنشاط الحكومي" كما أنها" انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات لبناء وتكوين بديل آخر جديد" [4]، وجعلها آخرون، حدثا يتطلب استخدام العنف باعتباره محددا من محدداتها الأساسية ومكونا من مكونات الثورة الأساسية، ويعتبرها آخرون نتاجا بشريا لتغيير المجتمع.

1 - الثورة والربيع العربي:

شهد الوطن العربي بداية سنة 2011 ، تغيرات سياسية كانت بدايتها الثورة التونسية التي اندلعت في ديسمبر 2010 وسقط على إثرها نظام الرئيس زين العابدين بن علي، لكن هذه الثورة لم تكن أحادية بل تلتها جملة من الثّورات: كالثورة المصرية (25 يناير 2011) والثورة اليمنية (11 فبراير 2011) والثورة الليبية (17 فبراير 2011) والثورة السورية (15 مارس 2011)، وقد تعددت الدراسات حول هذه التغييرات السياسية في الوطن العربي التي كانت ثوراتها بالأساس على أنظمتها الديكتاتورية التسلطية.

---

[1] - (محمد منير حجاب ، الموسعة الإعلامية ، المجلد الثاني ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2033 ص 35)

[2] -(Aristote le politics ,Translated by benjamin jowett with introduction ,analysis ,and Index ,by H.W.C davis (dover publications INC,mineola , NY, 2000 p 188)

[3] - (خالد القشطيني، نحو اللاعنف والمقاومة المدينة عبر التاريخ ، دار الكرمل ، عمان 1984)

[4] -ايمان أحمد رجب ، " المفاهمي الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية " ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، العدد 184 ، أفريل 2011 ، ص 10 .

لقد عانت الشعوب العربية سنوات من الاستبداد فغابت الحريات، وسارعت بعض الدراسات إلى الكشف عن صعوبة إرساء مبادئ الديمقراطية في الوطن العربي ومحدوديها إلى أبعد الحدود، ولن يتجاوز حدود الدولة التسلطية التي ستعمل على إدخال إصلاحات محدودة وجزئية لا تعدو أن تكون تحسينات شكلية لنظام قمعي، وقد تبنّى هذه الفكرة كل من غاليرمو أودونيل G .O'donnell وفيليب شميتر P .C Schmiter ولورنس وايتهيد L .Whitehead الذين اختاروا مصطلح "الانتقال من التسلطية" عوض "الانتقال نحو الديمقراطية"[1] ولكن هناك من الدراسات التي رأت أنّه من السّابق لأوانه الحكم على الثورات العربية، ذلك أن التجربة والتحول الديمقراطي في البلدان الغربية ظل قرونا من الزمن وقد عرفت أيضا تلك الثورات تعثرات في بداياتها. كما يجب التفريق بين المفاهيم خصوصا الدمقرطة Démocratisation التي تختلف عن مفهوم الانتقال الديمقراطي Democratic transition. فالمفهوم الأول يعني الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام أكثر ديمقراطية عبر وسائل العنف في حين أن المفهوم الثاني يعني الانتقال الديمقراطي بطريقة أكثر سلمية.[2]

كثيرة هي العوامل التي أسهمت في الثورة العربية التي اختلف الكثيرون في وصفها، فلئن ذهب بعض الباحثين في توصيف ما حدث في الدول العربية ثورة، فإن بعضا آخر اعتبرها إما انتفاضة وإما هبّة شعبية وإما موجة احتجاجات، ومهما يكن من أمر في تحديد التسمية، فإن العوامل التي أسهمت في اندلاعها واحدة، منها الفشل التنموي ومنها غياب العدالة الاجتماعية ومنها غياب الحريّات، أمّا على المستوى الخارجي فإن البلدان العربية فشلت في أدائها الخارجي. ومن منطلقات الثورة التونسية التي أطلقت عليها أيضا تسمية "ثورة الياسمين" فإنها بدأت من منطقة "سيدي بوزيد" مع "محمد البوعزيزي" ذلك التّاجر الذي أحس بالحيف والظلم، فأوقد بجسده النار وكانت الشعلة الأولى التي انتقلت إلى باقي الدول العربية وهذه الثورة شبيهة بما وقع في أوروبا الشرقية المعروفة باسم سقوط الشيوعية وثوارت أوروبا الشرقية في 1989 التي شهدت تحولا ديمقراطيا حيث انهارت أجهزة الأمن أمام إصرار الشباب على مواجهتها ووقع آنذاك استهداف رموز الحزب الحاكم ومقراته الذي كان بمثابة الحزب الشيوعي الحاكم في أوروبا الشرقية. [3] فقد تميزت فترة حكم الرئيس زين العابدين بن علي بالقمع والممارسة القمعية يضاف إلى ذلك التضييق على الحريات الدينية والمدنية ولم يدخر هذا النوع من الأنظمة أية حيلة في توظيف الإعلام تمجيدا له وتلميعا لصورته وتمييعا للمجتمع الذي ظل تحت القمع أزيد من عقدين من الزمن.[4]

يعتبر الرّبيع العربي إفرازا من إفرازات الأزمة العميقة التي عاشتها الأنظمة السياسية العربية وأنماط الحكم التسلطية التي فقدت كل مرونة وتكيُّف مع المتغيِّرات الإقليمية الداخلية داخل الوطن العربي والمتغيرات الإقليمية والدولية التي تتسم بالعولمة القسرية

[1] - Stephen j .king .The new authoritarism in The middle East and North Africa (Bloomington In India University Press 2009) . P18-19.

[2] -George thomas kurian , the Encyclopedia of political science ,2vols (Washigton DC CQ PRESS éà&& VOL 2 p406

[3] – رضوان زيادة ، كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 30 ربيع 2011 ص 147 .

[4] – صابر محمود الحباشة ، ثورة الكراكة والحرية ، نهاية الاستئصال وبناء المنوال ، قراءة في عناصر من ثورة 14 جانفي 2011 التونسية ، إضافات العدد 14 (ربيع 2011) .

للمجتمعات والنظم السياسية وهو يمثل تحديا أمام النخب والمجتمعات العربية وفرصة لتحقيق أهدافها وحل مشاكلها. من خلال التّعاريف السابقة حول مفهوم الثورة، فإنه يمكن أن نقدّم مفهوما شاملا وهو أن الثورة هي نتاج تغيير سريع وجذري للنظام السياسي الذي يؤدي إلى الإطاحة بالنظام القائم واقتراح نظام جديد وبديل من أجل تحقيق أهداف الثّورة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، فإنّ أهم الإجراءات التي أعقبت سقوط نظام بن علي في تونس، فرض مبادئ دستورية أدّت إلى انتخابات مجلس نواب مجلس الشعب، وهو المعني بسنّ القوانين التي من شأنها أن تضمن العدالة والحريات والتداول السلمي للسلطة، فضلا عن اتخاذ إجراءات قضائية لملاحقة المتورطين في قضايا الفساد والتعذيب.

2 - السياسة الإعلامية الجزائرية في ظل الإصلاحات:

4-1- السياسة الإعلامية الجزائرية:

إنّ معرفة الإصلاحات الإعلامية تتطلّب معرفة السياسة التي تنتهجها الدولة الجزائرية (**2016/2011**) ومعرفة مدى مؤثرات أحداث الثورة التونسية بسقوط نظام زين العابدين بن علي في 14 جانفي 2011، من خلال مجموعة من القرارات التي اتّخذها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، خاصة بعد ما شهدته الجزائر من احتجاجات عنيفة في الشوارع عبر مختلف ولايات البلاد أو ما سمي آنذاك باحتجاجات " الزيت والسكر "،انجرت عنها قرارات سياسية، وتحرك اقتصادي واجتماعي بهدف تهدئة الشارع، وتعلقت أساسا بإيقاف الرسوم الضريبية والجمركية المفروضة على المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع أهمها الزيت والسكر، وفي ذلك استجابة لمطالب المواطنين عن طريق الاحتجاجات، كما حاولت السلطة السياسية في الجزائر حماية مجالها السياسي من تأثيرات رياح " الربيع العربي" التي انتقلت من تونس نحو مصر وليبيا.

وأطلقت السلطة في الجزائر عدة إصلاحات سياسية مرتبطة بممارسة السياسة وفتح المجال على اعتماد أحزاب سياسية جديدة، وتوسيع مجال ممارسة حرية التعبير، لأن اتساع موجة التغيير في دولة مجاورة مثل تونس يعني أن انتقالها للجزائر ممكن وأن نداءات ومطالب التغيير ستطال المجتمع الجزائري. إضافة إلى رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ 19 سنة، وذلك بصدور الأمر رقم 01/11 مؤرخ في 23 فيفري 2011 الذي يلغي المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 6 فيفري 1993 الذي يقضي بتمديد حالة الطوارئ وقد أعتبر خطاب الرئيس بوتفليقة في 15 أفريل 2011 تاريخيّا في الخطاب السياسي الإصلاحي في الجزائر. وقد ولّد هذا الخطاب انتقادات منها اعتباره تحوّل مهمّ في التاريخ السياسي الجزائري من حيث تكريس الحريّات عبر المؤسسات التمثيلية معتبرين إياها علامة دالة على طموحات الرئيس بوتفليقة والرامية إلى مزيد التوسيع في مساحة الحريات.

وفي العام 2012 تمّ الإعلانُ عن الإصلاح المتعلّق بقانون الإعلام وكل ما يتعلق بالسلطات المحليّة والانتخابات يضاف إلى ذلك القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 الذي يعمل على تحديد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، فضلا عن القانون المتعلّق بالمجتمع المدني (الجمعيات والنقابات والمنظمات) وما يناط بالأنشطة الإعلامية السمعية البصرية، واعتبرها بعضهم أنّها إصلاحات منقوصةٌ، لاعتبارات عدّة منها تحسب الرئيس بوتفليقة لما قد يحدث في الجزائر محاكاةً للثورات العربية، وهذا ما عبّرت عنه بعض الصحف العمومية كصحيفة الشعب والمجاهد، اللتين انتهجتا أسلوب الترهيب والتشكيك في الثورة التونسية ويتضح ذلك من خلال غياب التغطية الإعلامية من قبل الصحيفتين للأحداث التونسية في بداية الثورة 18 ديسمبر 2010 حتى 15 جانفي 2011 يوم تولي فؤاد المبزع الرئاسة التونسية مؤقتا، إذ عبرت الصحيفتان

عن موقف المرحب بهذا الإجراء دون الإشارة إلى أسبابه أو خلفياته، واكتفاء الصحيفتين ببعض البيانات الرسمية التي تنشرها وكالة الأنباء الرسمية. على خلاف الصحف الخاصة التي ما فتئت تُعبّر من خلال تغطية شاملة للأحداث الثورة التونسية، عن رغبتها في دعم الحرية، نحو ما قامت بها صحيفة "الخبر" وصحيفة " الوطن" التي تابعت الأحداث منذ اندلاعها وتجلّى هذا التفاعل من خلال الريبورتاجات التي أجرتها هذه الصحف الخاصة، مع مختلف الأحزاب والأطياف المجتمعية في تونس، وهذا ما يعبّر عن إيجابية التفاعل مع هذه الأحداث وإعطاءها أهمية كبرى دون الانتصار إلى طرف على حساب طرف آخر.

واعتبرها آخرون الإصلاحات التي أعلنها بوتفليقة متأخّرة وهو الموقف الذي تبنّته المعارضة في الجزائر. فيما اعتبرها آخرون إصلاحات إيجابيةً تستجيب لبعض المطالب الشعبية، وهو ما يتّفق مع الظروف الإقليمية والدولية[1]. رافضة ما صرّحت به المعارضة معتبرة أن موقفها تشويه لسمعة الدّولة الجزائرية، ولا يلائمُها في الظروف السياسية التي تشهدها واضطرابات في عدة قطاعات اجتماعية .[2] هذا ويمكن الإشارة إلى أنّ هذه الإصلاحات السياسيّة قد تمّت وفق منهجيّة ديمقراطية تشاركية من خلال مؤسسات دستوريّة برلمانية منتخبة في ظلّ التعدديّة السياسيّة وقد صادق البرلمان بغرفتيه في النصف الثاني من سنة 2011 وفي النصف الثاني من سنة 2012 لذلك يمكن القول إنّها إصلاحات تتمتّع بمشروعيّة دستوريّة وقانونيّة.[3]

4-2-الإصلاحات الإعلامية:

وفقا للإصلاحات الواردة في قانون الإعلام كما جاء في القانون العضوي 05/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المشتمل على مئتي مادة مقسّمة إلى 12 بابا وعليه يمكن القول إنّ التحوّل الديمقراطي الذي شهدته الجزائر بعد تبنيها التعدّدية السياسيّة بموجب دستور فيفري 1989 أسهم في تحقيق وإرساء حريّة الصحافة والإعلام وقد شكّل قانون 90-07 مكاسب متقدّمة مقارنة بالفترة السابقة التي جاءت قبل التعدديّة الحزبية ويظهر ذلك من خلال توسيع مفهوم حريّة الإعلام في ظلّ القانون العضوي الجديد 05/12 المتعلّق بالإعلام[4]، لقد أسهَم القانون 90-07 في احتكار الدولة الممثلة في الحزب الحاكم لوسائل الإعلام، كما أسهم في منح الأفراد ممارسة حقهم في إصدار العامّة والمتخصّصة مع إبقاء الإذاعة والتلفزيون في أيدي الدولة التي تظلّ تقدّم خدمة عمومية لفائدة الدولة والمجتمع.[5] وهذا ما يتراءى لنا في أعمال الصحافة العمومية التي التزمت في تغطيتها للأحداث التونسية بالرواية الرسمية للدولة الجزائرية نزولا تحت المبادئ المتّفق عليها بناءا على الخط التحريري، ونمط اشتغال هذه المؤسسات، عكس الصحف الخاصة التي استغلت جانب من الحرية التي تتمتع بها فضلا عن القانون الجديد الداعم للحريات في معالجتها للحدث التونسي من زوايا مختلفة متجاوزة بذلك الرواية الرسمية.

ولكنّ هذا لا يُغفل ما يشهده الإعلام من مشاكل تتعلّق بالظروف المهنية للصحافيين، ويعود ذلك إلى ضعف العمل النّقابي. ويأتي هذا الضعف في تناسقٍ مع ما تطرق إليه بيان المجلس السويسري للصحافة أنّ مهنة الصحفي في الدولة الجزائرية في

---

[1]- بوحنية قوي، **السياسات العمومية في الجزائر بين الإصلاح والاحتجاج**، المجلّة الإفريقيّة للعلوم السياسيّة وتمّ تصفّح الموقع يوم 2015/07/002

[2]- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت 2009 ص 174.

[3]-بوحنية قوي، **السياسات العمومية في الجزائر بين الإصلاح والاحتجاج**، المرجع السابق .

[4]-قزداري حياة، " **الصحافة والسياسة أو الثقافة السياسيّة والممارسة الإعلاميّة في الجزائر**"، طاكسيج كوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 ص 71.

[5]- وحيد عبد المجيد، **مستقبل الديمقراطيّة في الوطن العربي في كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000 ص 271.

حاجة إلى مزيد من التنظيم، وتحسين الظروف المهنية والاجتماعيّة للصحفيين.[1] وقد كان هذا الأخير سببا في وضع شبكة جديدة لأجور الصحافيين، وهو ما أظهرَ المساحة الشاسعة بين أجور الصحافيين العاملين في القطاع العمومي والصحافيين العاملين في القطاع الخاص. فضلا عن المطالبة بحرية الممارسة الإعلامية، والتشجيع على حسن الأداء وذلك بمنح جائزة رئيس الجمهورية للصحفيين، وتخصيص يوم وطني للصحافة 22 أكتوبر من كل سنة وذلك وفقا لما جاء في المرسوم الرئاسي بدأ تنفيذه في 2013.[2] لتدعيم الصحافيين وبعثهم على الحِرفية في الممارسة الإعلامية. هذا وقد بادرت النقابة الوطنية للصحافيين في أفريل 2000 إلى انتخاب مجلس أعلى لأخلاقيات الصحافة إذ هو هيئة مستقلة، تعمل على ترسيخ القيم المهنية للصحافيين وترمي إلى حماية الإعلام من كل التجاوزات. وقد نصّ القانون العضوي المتعلق بالإعلام الصادر في جانفي 2012، على تدعيم هذا المجلس.

4-3- الاستراتيجيات الإعلامية بعد الإصلاحات:

استنادا إلى مجموعة من القوانين تمّ وضع إستراتيجية، لترسيخ التعددية في الصحافة المطبوعة (إصدار قانون جديد للإعلام سنة 1989) فضلا عن التّفاعل الايجابي المرِن مع متطلبات المجتمع الجزائري (قانون الإعلام 90-07) الذي أسهم في إحْداث سلطة إدارية مستقلة "المجلس الأعلى للإعلام" المتعلّق بفضّ النزاعات المنوطة بحرية التعبير، كما يضبط الاعتمادات التي تمنحها الدولة للأجهزة الإعلامية.[3] شهدت الصحافة العديد من المضايقات ممّا نتج عنها ظهور نصوص تشريعيّة تتعلّق بقانون العقوبات في 26 جوان 2001[4]

هكذا أسهمت التعددية المنبثقة من قانون الإعلام 90-7 في تبنّي توجّها جديدا للسياسة الإعلامية اتسم بالايجابي في تفاعله مع حاجيات المجتمع الجزائري، المتمثلة في مزيد من الحريات التي أسهمت في صدور الكثير من العناوين الصحفية (جرائد خاصة)، ويعود الفضل في ذلك لما أصدره رئيس الحكومة " مولود حمروش"سنة 1990 المنشور 04. 90 بتاريخ 19 مارس 1990 تطبيقا لقرارات مجلس الوزراء المنعقد يوم 13 فيفري من السنة نفسها. لكن هذا لم يدم طويلا بموجب قانون حالة الطوارئ (حلّ المجلس الأعلى للإعلام 1991 والتضييق على الصحافة الخاصة واعتقال العديد من الصحافيين ومتابعتهم قضائيا بداية من 1993) وتشكيل لجنة القراءة سنة 1994[5] تجريم الصحافة بناء على قانون العقوبات الصادر بتاريخ 26 جوان 2001 والذي انجرّ عنه غلق صحف بسبب ضغط السلطة[6] ولكن هذا التضييق سرعان ما خَفَتَ نسيبا تبعاً لضغوطات

---

[1] -وزارة الاتصّال : المجلس السويسري للصحافة، يرى أنّ مهنة الصحافة بالجزائر تحتاج إلى تنظيم أكثر، الاطلاع على الموقع يوم 2015/11/28.

[2] - مرسوم رئاسي رقم 13 -- 191 مؤرخ في 19 ماي 2013 يتضمّن ترسيم تاريخ 22 أكتوبر يوما وطنيا للصحافة، الجريدة الرسمية عدد 27 مؤرخة في 22 ماي 2013.

[3] المادّة 59 من قانون الإعلام 90-07.

[4] قانون رقم 01 - 09 مؤرخ في 26 جوان 2001، يعدّل ويتمم الأمر رقم 66، 156 مؤرخ في 8 جوان 1966 والمتضمّن قانون العقوبات الجديدة الرسمية عدد 34، مؤرخ في 27 جوان 2001.

[5] - Brahim Brahimi, le pouvoir, la presse et les intellectuels en algérie, Editions Harmattan, France, 1990 pp. 108-109.

[6] - قانون رقم 01. 09 مؤرخ في 26 جوان 2001، يعدل ويتمّم الأمر رقم 66. 156 المؤرّخ في 8 جوان 1966 والتضمّن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية عدد 34 مؤرخ في 27 جوان 2001

خارجية ترفض مثل هذه الممارسات نحو قلق الاتحاد الأوروبي الذي طالب الجزائر بضرورة فتح المجال واسعا لحرية الصحافة وإطلاق سراح الصحفيين.[1]

شهد قطاع الإعلام في 2012 بموجب قانون الإعلام العضوي 5/12 تقدُّما مهمًّا في الاستراتيجيات الضامنة للحريات الإعلامية وغيرها في الجزائر، شرَّع إلى بعث قنوات تلفزيونية خاصة وهو ما أشر إليه وزير الاتصال الأسبق ناصر مهل أن إلغاء العقوبات المدرجة في قانون 7/90 هو ضمان للحقوق والاجتماعية للصحافيين.[2] وقد تأرجحت الدّولة في تسمية الوزارة المشرفة على القطاع الإعلامي في الجزائر، بين مسميين اثنيين: "الإعلام" و"الاتّصال"(2010)، كما تأرجحت بين هيكل وزاري قائم بذاته وفرع تابع للوزارة الأولى (الحكومة) بشكل كاتب الدولة (2008-2010). فالمخاضَ الذي عاشته وسائل الإعلام في الدولة الجزائرية، مخاض عسيرٌ، إذ قطعت أشواطا مهمّةً لبلوغِ ما وصلت إليه الآن من حريَّات جعلتها متفاعلةً مع ما يحدث في الساحة الوطنية والدولية. و خاصة، مع الأحداث الأكثر أهمية نحو الانتقال الديمقراطي في تونس، الذي مثَّلَ مرتكز بحثنا هذا، وقد بدا لنا حدثاً من خلال الصحف قيد الدراسة على صور مختلفة تنم عن اتجاهات بين الصحافة العمومية والخاصّة.

3 - وظائف الإعلام:

5-1-وظيفة وسائل الإعلام في العملية الانتخابية:

إذا كان الإعلام سمة من سمات المجتمعات الديمقراطية فإن حضورها، في العملية الانتخابية، حتميّ، باعتبارها العملية الوحيدة المحدّدة للمجتمع الدّيمقراطي، فهي الضامن الوحيد للشفافية لهذه العملية الانتخابية "إن ديمقراطية الانتخابات لن تتحقّق دون ديمقراطية الإعلام، وبذلك ديمقراطية الإعلام امتدادا طبيعيا لحرية كل مواطن مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الوعي بين مواطنين بما يدعم من مشاركتهم في العملية الانتخابية"[3] خاصّة إذا كانت هذه الوسائل محرّرةً من القيود السياسية (أي أن تخضع للابتزاز المالي السياسي) باعتبارها السُّلطة الرابعة التي تمتلك مشروعية المراقبة. ولكن قبل هذا الدّور لوسائل الإعلام دور في الكشف عن الشخصيّات المرشَّحة للانتخابات سواء كانت رئاسية أو البرلمانية أو المحليّة وعرض برامجها الانتخابية، على قدم سواء بين الشخصيات السياسية.

وقد تُخضِع هذه الوسائل الإعلامية، هذه الأطراف المرشحة للانتخابات لمناظراتٍ تلفزيونية تُمكِّنُ الفرد المتلقّي من تحديد الشخص الذي سيمثله في المؤسسات الرسمية.وعندئذ تكون هذه الوسائلُ حَرية بالإتباع خاصة أنَّها تقوم على إفْهام المواطن وتوعيته بأهميّة هذه العملية الانتخابية جاعلة إيّاهُ مساهما في إنجاحها. وفي الآن ذاته، تحمّله المسؤولية الكاملة في المستقبل السياسي لدولته وفي الظروف التي ستعترضه إبان إدلائه برأيه وتصويته، وعلاوة على ذلك تكون العلاقة بين الإعلام والسّائس

[1] - Parlement européen, résolution du parlement européen sur la liberté de la presse en Algérie, 8 juin 2005, consulté le 30 /09/2015.

[2] - وكالات، ناصر مهل: قانون الإعلام الجديد يفتح لأوّل مرّة في الجزائر مجال السمعي البصري للقطاع الخاص، موقع النهار أولاين 28 جانفي 2012.

[3] -Evans. Harold: **Liberty and Licence** .Heineman. London.3 Edition. 2002 ,p.p.,117-119

بالدرجة الأولى، والإعلام والمواطنين بدرجة ثانية، والسائس والمواطن بدرجة ثالثة. وهذه الأنسجة العلائقية لن تقوم إلا بوجود هذا الثالوث: (**الإعلام –السياسي– المواطن**)

5–2– الإعلام وصانعو القرار السياسي:

إذا كان الإعلام أكثر الأشياء قسمةً بين مكوّنات المجتمعات الديمقراطية، فإنّ بعض هذه المكوّنات سيقوم بتوظيفها لصناعة القرار السياسي، ونعني بذلك الكائن السياسي الذي أتيحت له كلّ المعلومات المتعلقة بالمواطن، وصار بوسعه أن يكون مرنًا مع هذه الفئات، كأن يُسوِّق لخطاب يرتضيه المجتمع، لكنّه خُلوٌ من المصداقية إذ يصعب تحقيقه فعليا. فلا يمكِنُ أن نتصوّر قيام عملية سياسيّة بمعزل عن العملية الإعلامية، فالعلاقة بينهما جوهرية لا يمكن أن يقوم نظام دون الآخر، نظرا لقيامهما على جدلية التأثير والتأثُّر وفق المعطيات الاجتماعية والسياسية، فوسائل الإعلام أداة مساعدة للعمل السياسي غالبا، والنظام السياسي مصدراً من مصادر وسائل الإعلام، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن يستوي قرار سياسي على عوده دون وسائل الإعلام.[1] وهنا نتساءل عن مدى التزام السائس بالقرارات المصرّح بها في وسائل الإعلام؟ وهذا السؤال يقودنا إلى طرح سؤال آخر لا يقل أهمية عن السّؤال الأول وهو: هل من ضوابط تجعل المواطن يحاسب السائس على قراراته المصرح بها وعدم تطبيقها فعليا على أرض الواقع ويراقبها؟ وهل تتدخل وسائل الإعلام في محاسبته؟

6–الممارسة الإعلامية في ظل الثورة التونسية:

إن الحديث عن الممارسة الإعلامية، إنّما هو حديث عن كيفية، التّعامل مع الأحداث وهذا التعامل في حد ذاته، في حاجة إلى الحريّة، لأنها العامل الوحيد الذي يضمن للوسائل الإعلامية حقّ الاشتغال عليها. يرى في هذا السياق، Milton [2] أن لوسائل الإعلام دور مهم في التحول الديمقراطي وذلك من خلال تدعيمها لحرية التعبير. فلا يمكن أن تكون للإعلام ممارسة فعلية إلا إذا كانت الحريات متاحة، للقائمين على هذه الوسائل، وهذا لا يعني أن يمتلك الصحفيّ الحرية بطريقة مطلقة، وإنّما هذه الحريات مضبوطة بقوانين متّفق عليها. وهذا الهدف لا يتحقّق إلا في دول ديمقراطيّة، ولعلّ الدولة الجزائرية من الدول التي شهدت فيها وسائل الإعلام تطورا ملموسًا جعلها جاهزة من أجل الظفر بحريات تمنحها الفرصة لكي تتفاعل مع الأحداث والقضايا الراهنة.

لكن هذا غير متوفّرٍ مادامت هذه الوسائل خاضعةً لمنطق المال والسّلطة السياسية، إضافة إلى ما تمليه العولمة والواقع الصحفي من سرعة الكسب المالي المتأتّي من خلال الإشهار الذي ساهم إلى حدّ كبير في صرف وسائل الإعلام عن مهامها الرئيس، وأصبحت وسائلٌ تسعى إلى الثّراء من جهة وإلى الحفاظ على بقاءها في الساحة الإعلامية من جهة أخرى. تعتبر الصِّحافة من الوسائل الإعلام الجماهيرية، التي تمدّ الجمهور بالمعلومة، ولها تأثير كبير عليه، إذ هي وجه من أوجه ممارسة حرية التعبير عن الرأي بالنظر إلى توسعها وانتشارها. كيف لا وهي الضّامن الوحيد لحرية التعبير، والنّفاذ للمعلومة. فللإنسان الحق في ممارسة حرية التعبير والحصول على المعلومة ونقلها بأي شكل ممكن سواء كان مكتوبا أي عبر النسخ الورقية أو منقولا بالصورة

[1] –كمال الدين جعفر عباس، " **الاتصال السياسي** " بيروت ، المكتب الإسلامي، 2004، ص 41 وكمال المنوفي، " **نظريات النظم السياسية** " الكويت، وكالة المطبوعات، 1985 ص 147

[2] –A,Milton. « Bound but Gagged :Media Reform in Democratic Transition » comparative Political Studies,vol ,34 ,No ,5,2001, pp .493-527.

والصوت. ولكن ذلك مُسيّجٌ بقوانين تراعي الحقوق الفردية وتراعي مبدأ حماية الأمن الوطني.[1] ويمكن أن نجمع هذه الضمانات في العناصر الموالية: حرية النّفاذ إلى المعلومات وتداولها وحرية إصدار الصحف والنشريات والبث الإذاعي والتلفزيوني والسينمائي، ويشتمل ذلك على حرية تكوين وامتلاك وسائل الاتصال وحرية الطبع والنشر والتوزيع والعرض وحظر الرقابة بكل أشكالها مع ضمان حرية التنظيم المهني والنقابي للعاملين في مجالات الاتصال والإعلام. فضلا عن ضرورة وجود ضمانات دستورية وقانونية ومؤسساتية لحماية حرية التعبير عن الرأي" حقّ المواطن في الإعلام حق طبيعي كحقه في الماء والهواء ولكي يمارس المواطن هذا الحق الطبيعي، لا بد لوسائل الإعلام أن تتمتع بحريتها كاملة دون أية قيود تفرض عليها من خارجها"[2]

إنَّ هذه العناصر على أهميتها، تبقى حبيسة نوعية المرسلِ أي الصحفي، باعتباره مصدر المعلومة والمروِج لها، إذ أثار المهنيون في مجال الإعلام مسألة الضَّوابط المهنية والأخلاقيات التي يجب أن يتحلّى بها الصحفي أو القائم بالاتصال، نظرا لأهمية المسألة يحكمها طرفان: طرفٌ مراقب يتمثّل في النظام السياسي القائم وطرف متلقّي (الجمهور) يربطه ميثاق أخلاقي بالصحفي، وهي عملية صعبة تجعل الصحفي ممزقا بين طرفين متناقضين، وعليه يكون الصحفي النّاجح هو ذلك الذي يحسِن التوفيق بين الطرفين. فالمعايير المهنية التي يعمل الصحفي على ترسيخ مجموعة من القوانين التي يجب أن تسير وفقها المؤسسات الإعلامية، وذلك بعقد مجموعة من المواثيق المنظِّمة للمهنة. ونشير في هذا السياق إلى أن سياسة المؤسسة الصحفية فيما يتعلّق بجمع الخبر، و" لمعرفةِ أخلاقيات أي صحيفة ينظر أوّلا إلى رئيس تحريرها إذ تفعل طبيعة رئيسِ تحرير القيادية فعلها في إشاعة تقاليد وأفكار ونماذج صحافية أو بالعكس فيما تنشره من أفكار وتقاليد ونماذج رديئة (...) وكثيرا ما تتعرض صحف عديدة يتسنم مسؤولية رئيس التحرير فيها إلى أشخاص لا علاقة لهم بالصحافة."[3]

خاتمة:

إن العلاقة بين المجال الإعلامي والمجال السياسي علاقة جدلية بامتياز، إذ هي مبنية على الأخذ والعطاء قائمة على التنافر والانسجام، فهي عملية عسيرة وبركانية –إن شئنا القول– ولعلّ ما شهدته وسائل الإعلام إبان الثورة التونسية حجّة سلطة يمكن أن نستدلّ بها، وقد توصلنا في هذه المحاولة البحثية إلى أنّ الارتباط بين الإعلام والديمقراطية ضروري حتى يخلق ما يُعرف بالانسجام بين الجمهور والإعلام أولا والجمهور والحدث الذي تعرضه هذه الوسائل الإعلامية ثانيا. وهذه العلاقة الوطيدة مطلوبة لتدعيم الديمقراطية المنشودة. ولكن هذا الطموح يعسُر تحقيقه مادمنا إزاء دولٍ مازالت متعثرة الخطى نحو الديمقراطية أو بعبارة أخرى مازالت هذه الدول تحسّس الديمقراطية الوافدة عامّة والديمقراطية الإعلامية خاصة. لأنّ تحقيق ديمقراطية إعلامية تتطلّب مشروعية تمكّن الإعلامي من الحصول على المعلومات ومنحه حرية في تقصّيها والوصول إلى مصادرها بكل يسر. وهذا المطلب نجد له حضورا في نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 19 القائل إن "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تداخل واستيفاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون

[1] – الصادق شعبان، " الحقوق السياسية للإنسان العربي في الدساتير العربية"، في غليون وآخرون، **"حقوق الإنسان الرؤى العالمية الاسلامية والعربية "** ص 300

[2] -Wheelers.Mark: Policitcs and the Mass Media. Blackwell publishers.London,New York .2006. p.p,217-219.

[3] –عزيز السيد جاسم،"مبادئ الصحافة في عالم المتغيرات"، العدد 4، دار آفاق عربية للصحافة والنشر ، عمان 1995 ، ص 159

التقيّد بالحدود الجغرافية."[1] وقد بدا لنا التحرر من الحدود الجغرافية متاحا أكثر من الحدود السلطوية، ونعني بذلك صعوبة تحرر الإعلام من السلطة السياسية والمالية، فالعلاقة بينهما هي علاقة عضوية تتخذ أشكالا عدّة، لكنّها علاقة ثابتة، لأن السّلطة ملازمة تاريخيا لوجود الإنسان ذلك أنّه فرد من المجموعة، والمجموعة تفترض بالضرورة سلطة على الفرد، فإذا تسنّى له التمرّد على هذه الجماعة فقَد حظوته، وهذا لا يمكن أن يتحقق لأن الوجود البشري مرتهن بقيام الجماعة لا قيام الفرد معزولا، فلا حياة للفرد دون المجموعة. فالجماعة تترابط فيما بينها. وكذا الشأن بالنسبة إلى الإعلام إذ أصبح الفردُ عضوا يستقبل الأخبار والمعلومات ويتفاعل معها وعندئذ يصبح مستهلكا ومشاركا في الإنتاج في الآن نفسه. ويظل وقتذاك الإنسان القاسم المشترك بين الإعلام والسلطة، إذ تمثل كل ظاهرة من هذه الظواهر (الإنسان، وسائل الإعلام، السلطة) جانبا من الجوانب الشخصية الإنسانية. هذا وقد رأينا أن الدولة الجزائرية قد اتّخذت جملة من الإصلاحات على جميع المجالات، وهذا من شأنه أن يدعِّمَ الصحافة، لكنّ هذا غير كافٍ مقارنة بما وقع في الدول الأخرى الأكثر تقدُّمًا

المراجع العربية:

1- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، السياسات الإعلامية في مصر والعالم العربي، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة 2010

2- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت 2009.

3-إيمان أحمد رجب، "المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام، العدد 184، أفريل 2011

4- بوحنية قوي، **السياسات العمومية في الجزائر بين الإصلاح والاحتجاج**، المجلّة الإفريقيّة للعلوم السياسيّة وتمّ تصفّح الموقع يوم 2015/07/02

5-خالد القشطيني، نحو اللاعنف والمقاومة المدينة عبر التاريخ، دار الكرمل، عمان 1984)

6- رضوان زيادة ، كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30 ربيع 2011

7- صابر محمود الحباشة، ثورة الكراكة والحرية، نهاية الاستئصال وبناء المنوال، قراءة في عناصر من ثورة 14 جانفي 2011 التونسية، إضافات العدد 14 (ربيع 2011)

8-فاروق أبوزيد، " **الإعلام والديمقراطية** "عالم الكتب، ط 1، القاهرة 2010

9- الصادق شعبان، "الحقوق السياسية للإنسان العربي في الدساتير العربية"، في غليون وآخرون، **"حقوق الإنسان الرؤى العالمية الإسلامية والعربية ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2005**

10-عزيز السيد جاسم،"مبادئ الصحافة في عالم المتغيرات"، العدد 4، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، عمان 1995

11- عيسى عبد الباقي، وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية: إشكاليات الدور وآليات التعزيز، القاهرة: المؤتمر الأول لمستقبل الإعلام في مصر، 29 ديسمبر 2012

[1] -Lauren .Paul: **The Evolution of International Human Rights**.2003.p.p.72-79

12-قزداري حياة، " **الصحافة والسياسة أو الثقافة السياسيّة والممارسة الإعلاميّة في الجزائر**"، ط اكسيج كوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008

13-كمال الدين جعفر عباس، " **الاتصال السياسي** " بيروت ، المكتب الإسلامي، 2004، ص 41 وكمال المنوفي، " **نظريات النظم السياسية** " الكويت، وكالة المطبوعات، 1985

14- (ابن منظور) لسان العرب (ت 711 هـ)، تنسيق وتعليق : علي شيري، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط 1، ج9 ، 1988

15-محمد منير حجاب: **المعجم الإعلامي**، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004

16- محمود محمد سفر، " **الإعلام موقف**"، مطبعة تهامة – السعودية، ط 1، 1982

17- وحيد عبد المجيد، **مستقبل الديمقراطيّة في الوطن العربي في كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000

المراجع الأجنبية المترجمة:

1-ألين هيوم، **حرية الصحافة**، مجلة قضايا الديمقراطية مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، المجلد 10، العدد رقم 2، ديسمبر 2005.

2- شون ماكيرايد،"**أصوات متعددة وعالم واحد، الاتصال والمجتمع، اليوم وغد**"، اليونسكو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981

المراجع الأجنبية غير المترجمة:

- A,Milton. « Bound but Gagged :Media Reform in Democratic Transition » comparative Political Studies,vol ,34 ,No ,5,2001.

-A,Milton. « Bound but Gagged :Media Reform in Democratic Transition » comparative Political Studies,vol ,34 ,No ,5,2001

-Aristote le politics ,Translated by benjamin jowett with introduction ,analysis ,and Index ,by H.W.C davis (dover publications INC,mineola , NY, 2000)

- Brahim Brahimi, le pouvoir, la presse et les intellectuels en algérie, Editions Harmattan, France, 1990.

-Lauren .Paul: **The Evolution of International Human Rights**.2003

- -George thomas kurian , the Encyclopedia of political science ,2vols (Washigton DC CQ PRESS éà&& VOL

- Parlement européen, résolution du parlement européen sur la liberté de la prssé en algérie, 8 juin 2005, consulté le 30 /09/2015.

-Evans. Harold: **Liberty and Licence** .Heineman. London.3 Edition. 2002

Stephen j .king .The new authoritarism in The middle East and North Africa (Bloomington In India University Press 2009).
- Oscar garcia laengo, E. activisim, new media and political participation in Europe confires 2. 4 august – december, 2006.
-Wheelers.Mark: Policitcs and the Mass Media. Blackwell publishers.London,New York .2006

الوثائق الرسمية

قانون رقم 01 – 09 مؤرخ في 26 جوان 2001، يعدّل ويتمم الأمر رقم 66، 156 مؤرخ في 8 جوان 1966 والمتضمّن قانون العقوبات الجديدة الرسمية عدد 34، مؤرخ في 27 جوان 2001.

– مرسوم رئاسي رقم 13 -– 191 مؤرخ في 19 ماي 2013 يتضمّن ترسيم تاريخ 22 أكتوبر يوما وطنيا للصحافة، الجريدة الرسمية عدد 27 مؤرخة في 22 ماي 2013.

المادّة 59 من قانون الإعلام 90-07.

– وزارة الاتصّال : المجلس السويسري للصحافة، يرى أنّ مهنة الصحافة بالجزائر تحتاج إلى تنظيم أكثر، الاطلاع على الموقع يوم 2015/11/28.

– وكالات، ناصر مهل: قانون الإعلام الجديد يفتح لأوّل مرّة في الجزائر مجال السمعي البصري للقطاع الخاص، موقع النهار أولاين 28 جانفي 2012